النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development

سلسلة التطلعات - الجزء 2

تطلعات نحو فرص المستقبل

الشباب الأردني بين دوافع الهجرة وفرص البقاء

ARDD

آب
2019

ARDD
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development

سلسلة التطلعات - الجزء 2

تطلعات نحو فرص المستقبل

الشباب الأردني بين دوافع الهجرة وفرص البقاء

نبـذة

نتناول في هذه الورقة ظاهرة تزايد هجرة الشباب الأردني إلى الخارج، وننظر إلى العوامل التي تؤثر على عمليات صنع القرار لدى الشباب الأردني فيما يتعلق بالهجرة حيث نأخذ الدوافع الفردية بعين الاعتبار أثناء محاولة التعرف على أنماط معينة وقواسم مشتركة بين هذه الفئات العمرية المحددة. ضمن هذا التحليل، يتم تسليط الضوء على كيفية اختصار الشباب غالباً إما إلى «مورد» يجب تعبئته أو الاستفادة منه، أو باعتباره خطر اجتماعي يجب تهدئته والسيطرة عليه.

كما نبحث في فرص النمو والبقاء من خلال تحليل الفجوات التي تتعلق بالشباب والهجرة مثل البطالة، وعدم التوافق الكبير بين المهارات المكتسبة في الأوساط الأكاديمية واحتياجات سوق العمل. علاوة على ذلك، فإننا ننظر إلى تسبب الفترات الطويلة من التعليم والعمالة وصعوبة الانتقال من التعلم إلى العمل إلى زيادة استبعاد الشباب وإحباطهم، مع النظر في الوقت ذاته في العناصر الاجتماعية والثقافية للإقصاء، وإيلاء اهتمام خاص للبعد الجندري.

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على قرارات - أو أمنيات - الشباب الأردني بالهجرة. لذا لا بد من التركيز على التغييرات الهيكلية التي تؤثر بشكل مباشر على رفاهية الشباب.

إننا نؤمن أن الفرصة لسد الفجوة بين ما يريده الشباب وما يفتقر إليه موجودة، وتتطلب دراسة وتحليل لمشاكل الشباب المستضعفين والمحرومين بهدف وضع سياسات قائمة على الأدلة في نهاية المطاف.

بيـان المشكلة

لأكثر من عقد من الزمان، ووفقًا للتحليلات الظرفية للشباب، حافظ المجتمع الأردني باستمرار على أحد أعلى نسب تركيز للشباب في العالم. وكما تبين الاستراتيجية الوطنية للشباب ٢٠٠٥-٢٠٠٩ يتم تعريف الشباب في المملكة الأردنية الهاشمية بأنهم أفراد تتراوح أعمارهم بين ١٢ و٣٠ عامًا. وفي الحين الذي يعتبر فيه العالم سياسات الشباب أولوية على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية، إلا أنه وللأسف وفي حالة الأردن، لم تتبع استراتيجية الشباب التي انتهت صلاحيتها في عام ٢٠٠٩ بأي استراتيجية أخرى إلا مؤخرًا في تموز ٢٠١٩. مما أدى إلى استمرار وتفاقم مختلف التحديات التي تواجه هذه الفئة والتي تشكل أكثر من ٧٠ ٪ من إجمالي سكان الأردن.

بلوغ متوسط الأعمار في الأردن ٢٢,٥ ،[١] يعني أن مجموعة كبيرة من السكان الأردنيين تقع الآن على أعتاب مرحلة البلوغ والنضج، وعليها التعامل مع العديد من الآثار المترتبة على هذه الفترة الحرجة في حياتهم. وقد تطورت قضية هجرة الشباب الأردني مع مرور الوقت، بشكل مختلف في فترات اجتماعية وسياسية مختلفة، لكنها بقيت بشكل عام ظاهرة جديرة بالملاحظة. في عام ٢٠١٠، أظهرت دراسة أجراها مركز سياسة الهجرة في الجامعة الأوروبية أنه من بين الأردنيين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٩ عامًا، فإن ٣٧٪ من هؤلاء الشباب يرغبون في الهجرة.[٢] في ظل هذه المعلومات، سعى الخطاب حول هجرة الشباب الأردني إلى دراسة الطرق التي يمكن بها معالجة دوافع الهجرة، أو حتى عكسها. ومع ذلك كشف تقرير غالوب لعام ٢٠١٧ حول مؤشر صافي الهجرة المحتملة أن ١٩ ٪ من إجمالي السكان و٢٧ ٪ من الشباب الأردني سعى إلى الهجرة إلى خارج البلاد.[٣]

تتناول هذه الورقة العوامل التي تؤثر على عمليات صنع القرار لدى الشباب الأردني فيما يتعلق بالهجرة. حيث تأخذ الدوافع الفردية بعين الاعتبار أثناء محاولة التعرف على أنواع معينة من القواسم المشتركة بين هذه الفئة العمرية المحددة. وفي محاولة لتحديد أين ومتى يلعب بعض الدوافع دورًا في التأثير على الهجرة، سيتم أخذ مقاييس ومستويات مختلفة في الاعتبار. بما يتضمن

بأن «الدوافع تعمل في مواقع مختلفة ... وقد تؤثر على الهجرة عبر أطر زمنية مختلفة»، مع إيلاء اهتمام خاص لملاحظة أن الطبيعة الطوعية للظروف التي تؤثر على الهجرة "قد تكون مختلفة تمامًا عن تلك التي تدوم عبر الزمان والمكان". [٤]

لا بد من التمييز بين الأنواع المختلفة لعوامل الدفع للهجرة، والطرق التي يؤدي بها الجمع بين هذه العوامل إلى تهيئة الظروف التي تحفز الهجرة أو تشجعها.

فرص البقاء

أظهر تقرير غالوب أيضًا أن ما بلغ نسبته ٢٩٪ من "سكان المملكة المتعلمين تعليماً عالياً" – الأفراد الحاصلين على درجة البكالوريوس أو أكثر – تريد الهجرة. كما كشفت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تقريرها عن سياسة الشباب في الأردن عن عدم تطابق كبير بين المهارات المكتسبة في الأوساط الأكاديمية واحتياجات سوق العمل، وهو عنصر أساسي في أزمة بطالة الشباب في الأردن والتي دفعت الشباب للتطلع لضمان سبل عيشهم في أماكن أخرى. وارتفعت نسبة البطالة في الأردن إلى ١٨,٦ ٪ في عام ٢٠١٨. لتبلغ نسبة البطالة ٣٧,٧٪ للفئة العمرية (٢٠-٢٤) – في بلد تبلغ نسبة السكان فيه تحت سن الثلاثين ٧٠٪.

ولا بد من الاعتراف بأن مجرد التفكير بالهجرة هو في معظم الأحيان امتياز لا يمكن لأكثر الفئات المهمشة في المجتمع تحقيقه. فالشباب الذين يفكرون بجدية في الهجرة أو يتطلعون إليها هم أولئك الذين لديهم المساحة النسبية والموارد التي قد تحقق هذا الأمر إلى حد ما.

هناك نقطة مهمة يجب مراعاتها هنا هي إيمان الشباب الأردني أو بمعنى أصح – انعدام هذا الإيمان في العقد الاجتماعي. فقد نشأ الشباب على الإيمان بأن العمل الجاد وتحقيق معايير معينة من النجاح يفتح المزيد من الأبواب والفرص. علاوة على ذلك، ونظرا لما يتمتع به من فرص للتعلم – فإن ما نسبته ٦٠,٥ ٪ من الشباب الأردني ممن تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٢٩ عامًا يحملون الدرجة الثانوية أو أعلى – إلا أن هذا التحصيل ذو جودة متدنية.

ومن الجدير بالملاحظة أن نسبة حملة الشهادة جامعية تبلغ ٥٣٪ من الشباب العاطلين عن العمل في الأردن ووصول الكثير منهم لتحصيل أعلى أكاديميا.[٥] علاوة على ذلك فإن قضاء فترات طويلة في التعليم والعمل بالإضافة للانتقال الصعب من التعليم إلى العمل يجعل مهارات الشباب عرضة للتدهور، مما يزيد من استبعادهم من الوظائف النوعية. يلعب هذا الواقع دورًا كبيرًا في الإحباط الهائل الذي يعاني منه الشباب، ويؤدي في النهاية إلى خيبة أمل كاملة تغذي الرغبة في البحث عن ظروف بديلة تتوافر فيها فرص مواتية.

العناصر الاجتماعية والثقافية

ومع ذلك، فإن هناك العديد من القضايا المتعددة الجوانب والمترابطة التي ينبغي مراعاتها من حيث الدوافع المتعلقة بالشباب والهجرة. والتي تشمل: المظاهر المختلفة للديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية والوطنية والدينية والسياسية والجنسية والجندرية التي تتأثر سلبًا نظرا للافتقار إلى آفاق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. هذا بالإضافة إلى الضغوط المجتمعية الشديدة في كثير من الأحيان المتعلقة بمعالم الاستقلال والنضج، بالتوازي مع المظاهر المختلفة للحواجز الهيكلية التي تقف أمام المشاركة السياسية والمشاركة المدنية. إن أخذ كل ما سبق في عين الاعتبار يمكننا من رسم صورة أوضح لمدى تعقيد تجربة الشباب الأردني.[٦] إن هذه الضغوط المجتمعية – أو عدم القدرة على تجاوزها نتيجة تضييق متعدد الأنواع – تؤدي إلى اكتساب شعور طويل الأمد بـ "مرحلة الانتظار" Waithood، كما تصورها ديان سينجرمان، التي لفتت الانتباه إلى عواقب الإقصاء الاجتماعي للشباب عند تعذر عبور عتبة "البلوغ والنضج" بشكل منهجي ليجدوا أنفسهم في نهاية المطاف عالقين في "مرحلة الانتقال المتوقف إلى البلوغ والنضج".[٧]

إن الاعتراف بـ "التمييز بين الشباب كفئة عمرية وشباب كفئة اجتماعية" يسهم في تحليل قضايا المتعلقة الشباب بفعالية. يقدم كريستوف هـ. شوارز وأنيكا أوتيلر أربعة صور نمطية تصبغ تصوراتنا عن «الشباب» على المستوى العالمي:

1. يتم خشية الشباب لكونهم خطرين وعنيفين ومتعصبين وعدائيين؛
2. يُنظر إلى الشباب على أنهم عاجزون، وضعفاء ومشوشون ومشلولون، ويحتاجون إلى الحماية أو المساعدة من الخارج؛
3. يتم تقدير الشباب كمورد بشري إبداعي وموهوب وديناميكي وملهم ومنتج.
4. الشباب جديرون بالإعجاب نظرا لبطولاتهم وإيثارهم و مثلهم وحماسهم ورؤيتهم.

كما يبين كريستوف هـ. شوارز وأنيكا أويتلر أنه ونظرًا إلى تعقيدات حياة الشباب والعناصر المكونة لأوضاعهم الاجتماعية، فإن هناك عوامل محددة مثل الثقافة والطبقة والنوع الجندري تحدد قدرتهم على التصرف كـ "شباب". ووفقا لأسيف بيات وشوارز وأووتلر ي فإن " تجربة الشباب " كما هي " والارتباط بالشعور بالشباب " أو " سلسلة من التصرفات العقلية والمعرفية، وطرق العيش والشعور والتعبير عن الذات المرتبطة بالموقف الاجتماعي للامسؤولية الهيكلية " لا تُمنح للفرد تلقائيا عند وصوله عمرًا معينًا. إن "الشباب" باعتباره فئة اجتماعية، وفقا للمؤلفين ميسون سكرية وستيوارت تانوك هو سلاح ذو حدين يمكن من خلاله النظر إلى أفراد فئة عمرية معينة كتهديد لا يمكن التنبؤ به للنسيج المجتمعي أو النظر إليه برومانسية كبوصلة تقود المجتمع إلى مستقبل واعد. ويتجلى هذا الانقسام الصارخ في تحديد هوية شباب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في حالة الربيع العربي. عند انطلاق انتفاضات ٢٠١١ في جميع أنحاء المنطقة. حيث انُتقدت مختلف السياسات الوطنية لتعاملهم مع الشباب على أنهم ضحايا سلبيون لهياكل الحكم غير الفعالة ولتصوراتهم شديدة التوتر للعقد الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، سعت المنظمات غير الحكومية الدولية في المنطقة إلى تأطير الشباب كمنارات للابتكار والإمكانات، بهدف "تمكين» الشباب.[٨]

سواء أتم النظر إلى الشباب من منظور كلي أو على أساس محلي، فإن اختصار الشباب إما إلى "مورد" يجب تعبئته أو الاستفادة منه، أو إلى خطر اجتماعي يجب تهدئته والتحكم فيه – يجعل الشباب تجسيدًا للإمكانات والمخاطر في آن معا. للوقوف على مختلف درجات التهميش التي يعاني منها الشباب الأردني، من الضروري رفض تعريف شامل "للشباب الأردني" والاعتراف بالتأثيرات المادية والعشائرية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والوطنية والمتغيرات الجندرية والتي قد تؤثر على تجارب فردية للغاية – والتي تتقاطع مع المتغيرات الهيكلية المذكورة أعلاه في كثير من الأحيان. وتشمل هذه العوامل الأسرة والدين، حيث أولى كافة الشباب الأردنيين الذين قابلتهم منظمة التعاون والتنمية في تقريرها لعام ٢٠١٨ أهمية خاصة للأسرة، قائلين إن "الأسرة لها دور أساسي في تشكيل سلوكيات الشباب وقيمهم". ويعود هذا جزئيًا على مفهوم الدعم، الذي ذكره الشباب الأردني كعامل رئيسي في "الرفاه الشخصي".[٩]

مما يعني أن الشباب الأردني يولي شبكات الدعم والعلاقات أهمية خاصة، ويأخذونها في الاعتبار عند النظر في قرارات الحياة الرئيسية مثل الهجرة.

إن الاستقلال هو أحد أهم شروط نضج الشباب عالميا. وفي سياق الثقافة الأردنية، يعتمد تحقيق الاستقلال غالبًا على العوامل الاجتماعية والاقتصادية. في حين يرتبط استقلال الشباب في بعض أجزاء العالم ارتباطًا مباشرًا بالسكن المستقل، فإن هذا ليس هو الحال في المجتمع الأردني. وقد يعد الزواج بالنسبة للشباب الأردني أكبر علامات استقلاله، وغالبًا ما يكون الزواج شرطًا أساسيًا "للخروج" من منزل العائلة.

في السنوات الأخيرة، ووفقا لتقارير الجزيرة وفي حين أن "الزواج هو العلامة الاجتماعية لمرحلة النضج والبلوغ"، إلا أن متوسط سن الزواج في الأردن هو ٢٤ سنة للنساء و٢٩ سنة للرجال. وبالمقارنة مع الإحصاءات العالمية، فإنه يعد للرجال "من أعلى أعمار الزواج للمرة الأولى في العالم ."[١٠]

على الرغم من تعدد وجهات النظر، إلا أننا حين ننظر إلى هذا الواقع في سياق الضغوط والتوقعات الاجتماعية، يمكننا اعتبار التأخر في الزواج – أو حتى عدم الرغبة أو القدرة على الزواج – عاملا يدفع الشباب نحو الهجرة إلى الخارج. حيث يتيح اختيار الهجرة للأغراض التعليمية أو الاقتصادية تخطي الحواجز الاجتماعية والثقافية التي تعترض سبيل استقلال هؤلاء الشباب مع تجنب وقوعهم في مآزق الوصم الاجتماعي والمحرمات.

ومن منظور التحليل الجندري، فمن الواضح تعرض النساء الأردنيات بشكل خاص للتهميش الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بشكل منهجي. م فإمكانات المرأة الأردنية مقيدة

ومحدودة أكثر من نظيراتها من الرجال من ناحية الحوكمة والرقابة الاجتماعية. في حين تم إحراز تقدم فيما يتعلق بمعالجة الاختلالات في التعليم بالنسبة للشابات الأردنيات، إلا أن هذا التقدم لم يترجم إلى تقدم اجتماعي واقتصادي وسياسي.[١١]

"البعد الجندري" لقضية التهميش يجعل الشابات مغيبات فعليًا من النقاش العام. تقول بيفرلي ميلتون-إدواردز أن «الأبوية المؤسسية إلى جانب مقاومة الشبكات العشائرية ومداها تعمل على استبعاد الشابات وتزيد من المواقف الاجتماعية التي تميل إما إلى منعها أو إبعادها عن الأماكن العامة». في عالم يزداد عولمة، فإن الكثير من الشابات مطلعات جيدًا على حركة حقوق المرأة والطرق التي ترفض بها التقسيم منتهي الصلاحية للجمهور الأنثوي والذكوري. بالنسبة للعديد من الشابات يعد "البعد الجندري" عاملاً يزيد من جاذبية الهجر بشكل خاص.

الشباب والمشاركة المدنية والسياسية

بالنظر إلى المدى المحدود الذي يزرع به نظام التعليم المواطنّة الفاعلة بين الشباب، فإن المؤسسات الاجتماعية هي الجهات المعنية الرئيسة في المشاركة السياسية والمدنية للشباب، إلا أنها مقيدة بسبب عدم التنسيق لمجموعة متنوعة من المؤسسات عبر مختلف القطاعات. في حين تقع مسؤولية قيادة الجهود فيما يخص شؤون الشباب على وزارة الشباب، تعمل مختلف الوزارات والهيئات الحكومية معًا لتطوير السياسات التي تؤثر على الشباب إلى جانب عدد كبير من المنظمات غير الحكومية الملكية والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الدولية. ومع ذلك، فإن التغييرات المؤسسية المتكررة وعدم كفاية الموارد المالية والبشرية وعدم كفاءة عملية الرصد والتقييم يقيد تنفيذ سياسات الشباب وتنسيقها.

فيما يتعلق بالعلاقة مع السلطات الحاكمة، أو المشاركة المدنية، أكد تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) أنه بينما يظهر الشباب الأردني ذو التعليم العالي إدراكا بأهمية المشاركة السياسية، إلا أنه «هناك أقلية فقط من الشباب الأردني لديها معرفة شاملة بالمشهد السياسي وهذا يدل على اللامبالاة الضمنية الناشئة عن الافتقار إلى الملكية والشعور بخيبة الأمل فيما يتعلق بالمشاركة المدنية».

في الحين الذي يعي الشباب أهمية المشاركة السياسية، إلا أنهم يبدون القليل من الاهتمام بالسياسة. في الحين الذي ينظر معظمهم إلى الواجبات والمسؤوليات المدنية كمكونات أساسية للمواطنة النشطة إلا أن القليل منهم يشددون على أهمية الحقوق السياسية. كما ذكر سابقًا، يشتمل الإطار المؤسسي لمشاركة الشباب على العديد من المؤسسات المتنوعة ولكنه يفتقر إلى الاتساق ويعجز عن تحقيق هذا الهدف. كما أن بعض أشكال مشاركة الشباب تفتقر التطوير، حيث يفتقر الشباب إلى المشاركة مباشرة في تصميم الأنشطة ووضعها والوصول إلى معلومات وأدوات المشاركة.

في صيف عام ٢٠١٨، خرج الآلاف من الأردنيين - غالبيتهم العظمى من الشباب - إلى الشوارع للتعبير عن احتجاجهم على التدابير التقشفية التي اتخذتها السلطات الأردنية. وشملت هذه التدابير مشروع قانون لرفع الضرائب، ووضع حد لبعض الإعانات ورفع أسعار الوقود. قاد الشباب هذه المظاهرات بدعم من العديد من النقابات المهنية. كما أبرزت وسائل الإعلام المحليّة طبيعة الاحتجاجات السلميّة والطريقة المتحضرة التي تم تنفيذها.[١٢]

وعلى الرغم من إسفار الاحتجاجات عن بعض التغييرات، إلا أن هذه التغييرات لم تكن على المستوى الهيكلي ويمكن القول إنه لم يتم إحراز تقدم كبير. عندما يصبح من الواضح أن الإرادة السياسية للشباب يتم تصغيرها وتهميشها، فإنه ليس من الصعب تفهم حافز الشباب لاقتلاع جذورهم والانتقال إلى مكان تسمع فيه أصواتهم.

الخلاصـة

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على قرارات – أو رغبات – الشباب الأردني فيما يخص الهجرة إلى الخارج. ولا بد من التركيز على التغييرات الهيكلية التي تؤثر بشكل مباشر على رفاه الشباب للوصول إلى تقييم صحيح لهذه العوامل وتحديد الطرق التي يمكن أو ينبغي معالجتها بها.

الفرصة موجودة لسد الفجوة بين ما يريده الشباب وما يفتقرون إليه، وتتطلب دراسة وتحليل مشاكل الشباب المستضعفين بهدف وضع سياسات قائمة على الأدلة بنهاية المطاف .[١٣]

يمكن للسياسات الفعالة أن تقلل إلى حد كبير من مخاطر تعرض الشباب لمزيد من الحرمان في هذه المرحلة الحرجة للتنمية في الأردن. حيث يمكن المساهمة في حل مسألة فرص العمل عبر تقديم المشورة في سوق العمل والتدريب الشامل في الإدماج الاقتصادي للشباب من شأنه تيسير الانتقال إلى «عالم العمل» . كما يمكن تشجيع المواطنة النشطة ودعمها من خلال الأنشطة الثقافية والإبداعية وبرامج منع العنف وخدمات العدالة للأحداث.

أصدرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مراجعة لسياسة رفاه الشباب في الأردن لعام ٢٠١٨، التوصيات المحددة التالية، والتي ترتبط مباشرة بالقضايا التي نوقشت مسبقا:

1. تعميم تناول شؤون الشباب في جميع الوزارات القطاعية وإنشاء آليات تنسيق متعددة القطاعات مع توصية محددة لتمرير استراتيجية وطنية للشباب. ويشمل ذلك أيضًا إنشاء نظام معلومات عن الشباب، والرصد والتقييم الفعالين لسياسات الشباب.
2. مواءمة التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني مع متطلبات الشباب والشركات، وتقديم التوجيه المبكر للانتقال التعليمي أو المهني.
3. تسهيل المواطنة الفعالة وإشراك الشباب في عمليات صنع سياسة الشباب من خلال تحسين التواصل معهم وتطوير المشاورات العامة لدمج وجهات نظر الشباب في السياسات.

والجدير بالملاحظة أن «التنمية» والتغيير الهيكلي ليسا مترادفين. يقول هاين دي هاس إنه بينما تركز التنمية بشدة على تخفيف حدة الفقر وكما ذكر سابقا « فإن المهاجرون لا ينتمون في الغالب إلى أفقر المجتمعات والبلدان» .[١٤]

يكرر دي هاس أن «المهاجرين عمومًا لا يفرون من البؤس، لكنهم ينتقلون عمداً على أمل العثور على مصدر رزق أفضل أو أكثر استقرارًا، وتحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي»، كما هو الحال بالنسبة للشباب الأردني.

نظرًا لأن التغيير الهيكلي يمثل مسعى طويل الأمد، فإن الدكتورة رشا استيتية تقدم مقاربات مهمة من حيث التطورات قصيرة الأجل والاستباقية التي تركز على النظر في طرق لتشجيع عودة أولئك الذين يهاجرون للفرص الأكاديمية أو المهنية. تقول الدكتورة رشا استيتية أن هناك «ثلاث مقاربات يمكن أن تستخدم فيها استجابة سياسية ناجحة وفعالة عدة آليات لإعادة الباحثين والطلاب المقيمين في الخارج:

1. مقاربة قائمة على الفرد: استجابة سياسية قصيرة المدى تحاول هيكلة قرارات الباحثين والطلاب الجامعيين بشكل فردي
2. البيئة: نهج متوسط إلى طويل الأجل يهدف إلى تشجيع العودة من خلال تحسين الظروف والفرص المتاحة
3. الموارد: الاستفادة من شبكات الشتات.

وهو عنصر حاسم ينبغي تضمينه في خطاب الشباب الأردني والهجرة.

المراجـع

١ -لمحة عن التركيبة السكانية في الأردن
https//:www.indexmundi.com/jordan/demographics_profile.html

٢- CADMUS مستودع الأبحاث الخاص بـ EUI
http://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/44065/MPC_PB_201606.pdf?sequence=1

٣- جوردان تايمز
http://www.jordantimes.com/news/local/nearly-20-cent-jordanian-population-wish-migrate-another-country-%E2%80%94-gallup-report

٤- نيكولاس فان هير ، «الدوافع والمثنيات: إعادة النظر في دوافع الهجرة»
https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/1369183X.2017.1384135)

٥- جامعة بوسطن – مستقبل مجهول: إحباطات الشباب والربيع العربي
http://www.bu.edu/pardee/files/2013/04/Pardee-Paper-16.pdf

٦- بروكينغز: بيفرلي ميلتون – إدواردز – الشباب المهمش: نحو أردن شمولي
https://www.brookings.edu/research/marginalized-youth-toward-an-inclusive-jordan/

٧- الضرورات الاقتصادية للزواج: الممارسات والهويات الناشئة بين الشباب في الشرق الأوسط
https://www.meyi.org/uploads/3/2/0/1/32012989/singerman_-_the_economic_imperatives_of_marriage-_emerging_practices_and_identities_among_youth_in_the_middle_east.pdf

٨- الشباب باعتباره كيانا اجتماعيا
https://blogs.lt.vt.edu/reflectionsandexplorations/2017/11/13/youth-as-a-social-construct/

٩- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: مراجعة سياسة رفاهية الشباب في الأردن
https://www.oecd.org/dev/inclusivesocietiesanddevelopment/Youth_well_being_policy_review_Jordan.pdf

١٠- الجزيرة: «الانتظار لفترة أطول للزواج في الأردن»
https://www.aljazeera.com/news/middleeast/2014/02/waiting-longer-marry-jordan-201421972546802626.html

١١- بروكينغز: بيفرلي ميلتون – إدواردز – الشباب المهمش: نحو أردن شمولي
https://www.brookings.edu/research/marginalized-youth-toward-an-inclusive-jordan/

١٢- عين الشرق الأوسط
https://www.middleeasteye.net/features/resist-or-leave-meet-young-jordanians-facing-hard-choices

١٣- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
https://www.oecd.org/dev/inclusivesocietiesanddevelopment/Youth_well_being_policy_review_Jordan.pdf

١٤ هاين دي هاس: قلب المد؟ لماذ التنمية الهجرة
https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1111/j.1467-7660.2007.00435.x

P.O.Box: 930560
Amman11193 Jordan
Tel: +962 6 46 17 277
Fax: +962 6 46 17 278
www.ardd-jo.org
ar_renaissance

ARDD
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development